

Distr.: General  
14 February 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

## المحتويات

## الصفحة

|   |                                                      |
|---|------------------------------------------------------|
| ٣ | ..... ملحة عامة عن الإقليم                           |
| ٤ | ..... أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية |
| ٦ | ..... ثانياً - الميزانية                             |
| ٧ | ..... ثالثاً - الظروف الاقتصادية                     |
| ٧ | ..... ألف - ملحة عامة                                |
| ٧ | ..... باء - السياحة والبناء                          |
| ٨ | ..... جيم - الخدمات المالية                          |
| ٩ | ..... دال - الزراعة وصيد الأسماك                     |
| ٩ | ..... هاء - الاتصالات والمرافق العامة                |

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة

المتاحة على الموقع التالي: [www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml](http://www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml)



الرجاء إعادة استعمال الورق

130318 050318 18-02335 (A)



|    |                                                                   |
|----|-------------------------------------------------------------------|
| ١٠ | رابعاً - الظروف الاجتماعية . . . . .                              |
| ١٠ | ألف - لمحة عامة . . . . .                                         |
| ١٠ | باء - العمل والمهجرة . . . . .                                    |
| ١١ | جيم - التعليم . . . . .                                           |
| ١١ | دال - الصحة العامة . . . . .                                      |
| ١٢ | هـاء - الجريمة والسلامة العامة . . . . .                          |
| ١٣ | واو - حقوق الإنسان . . . . .                                      |
| ١٤ | خامساً - البيئة . . . . .                                         |
| ١٥ | سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين . . . . . |
| ١٥ | سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل . . . . .                       |
| ١٥ | ألف - موقف حكومة الإقليم . . . . .                                |
| ١٥ | باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة . . . . .                      |
| ١٦ | ثامناً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة . . . . .             |
|    | المرفق                                                            |
| ١٩ | خريطة جزر تركس وكايكوس . . . . .                                  |

## لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس، هي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون فريمان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من ٤٠ جزيرة كبيرة وجزيرة صغيرة منخفضة على بُعد ١٤٥ كيلومتراً شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و ٩٢٥ كيلومتراً جنوب شرقي ميامي، بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين هذه الجزر، توجد ست جزر مأهولة بصفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة؛ وبروفيدنسialis، وهي المركز التجاري والسياحي، وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

مساحة اليابسة: ٩٤٨,٢ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٥٤ ٠٦٨ كيلومتراً مربعاً.

السكان: ٣٧ ٩١٠ نسمة (تقديرات سنة ٢٠١٦)، منهم ٣٨,١ في المائة مواطنون أو "منتمون"؛ و ٦١,٩ في المائة مهاجرون، أو "غير منتمين" قدموا من جزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وهايتي، والولايات المتحدة ومن بلدان أخرى (حسب تعداد عام ٢٠١٢). العمر المتوقع عند الولادة: ٧٩,٨ سنة (الرجال: ٧٧,١ سنة؛ والنساء: ٨٢,٧ سنة (تقديرات عام ٢٠١٦)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: كوكبرن تاون.

رئيسة حكومة الإقليم: شارلين كارترايت روبنسون (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الشعبية الديمقراطية؛ والحزب الوطني التقدمي.

الانتخابات: دارت أحدث انتخابات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

السلطة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٦ ٨١٣ دولاراً (تقديرات عام ٢٠١٥).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء.

معدل البطالة: ١١ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٥).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لمحة تاريخية موجزة: السكان الأوائل لهذه الجزر هم شعب تاينو الذي يتكلم لغة أرواكن. وفي عام ١٧٩٩، ضمتها بريطانيا إلى جزر البهاما ثم ضمتها إلى جامايكا. وعندما استقلت جامايكا في عام ١٩٦٢، أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة، ولكنها حافظت على روابط دستورية وثيقة بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما في عام ١٩٧٣، حل حاكم محل القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس في السابق.

## أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - ينص مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس لعام ٢٠١١ الذي بدأ نفاذه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على أن يكون للجزر حاكم يرأس حكومتها، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معينين ومن المدعي العام، ومجلس وزراء، ووزراء يعينون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين والمعينين.

٢ - وينص دستور عام ٢٠١١ أيضا على الأحكام المتعلقة بالجهات القضائية والخدمة العامة ويعد من المؤسسات التي تكفل الحكم الرشيد، ومنها، على وجه الخصوص، اللجنة المعنية بالنزاهة، ولجنة حقوق الإنسان، ومكتب مراجع الحسابات العامة، ومدير شؤون الادعاء العام. ويتضمن أيضا الأحكام التي تنظم أراضي التاج والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناءً على مشورة مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبعد موافقته، بصلاحيته إصدار القوانين المتعلقة بإحلال السلام، وحفظ النظام، وإعمال الحكم الرشيد في الإقليم.

٣ - ويتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وبعض المسائل المتعلقة بالخدمة العامة.

٤ - ويتكون المجلس التشريعي، أي مجلس النواب، من رئيس المجلس و ١٥ عضواً منتخباً وأربعة أعضاء معينين، والمدعي العام. ويُنتخب عشرة أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون بناءً على التصويت على نطاق الإقليم بأكمله.

٥ - وتتألف قوانين الإقليم أساساً من أنظمة سنت محلية، إلى جانب بعض القوانين التي سنت في المملكة المتحدة والتي تُطبّق على الإقليم، والقانون العام الإنكليزي. ويتكون الجهاز القضائي من محاكم الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف، وتمثل فيه اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص أعلى هيئة قضائية يُلجأ إليها. ويعيّن الحاكم قضاة الصلح وقضاة المحكمة العليا وقضاة محكمة الاستئناف بناءً على مشورة المجلس الأعلى للقضاء.

٦ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الفترة الأخيرة اضطراباً سياسياً في جزر تركس وكايكوس. فقد كانت الجزر تدار على أساس نظام حكومي وزاري في إطار دستور عام ٢٠٠٦ الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة الإقليم المنتخبة والمملكة المتحدة لغاية ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، حيث أعلنت المملكة المتحدة عن بدء نفاذ قانون يقضي بجملة أمور من بينها تعليق العمل بأجزاء من الدستور مؤقتاً، وبالتالي إقالة الحكومة ومجلس النواب. وأوضحت المملكة المتحدة أن الدافع لهذا الإجراء كان تزايد الأدلة التي كشفت عنها لجنة تحقيق أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ على وجود فساد منهجي في الحكومة والسلطة التشريعية وبين الموظفين العموميين في الإقليم (انظر أيضاً الفرع رابعاً - هاء أدناه).

٧ - وخلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عمل الحاكم، الذي حُوِّلَ إليه صلاحيات واسعة، في إطار ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس تشاوري ومنتدى استشاري. وكان أحدهما من سكان الجزر الذين عينهم الحاكم. وكان يشار إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" أو "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

٨ - وبالتزامن مع تعليق العمل بأجزاء من دستور عام ٢٠٠٦ في عام ٢٠٠٩، جرى تسريح موظفين في القطاع العام بسبب التراجع الذي شهده الاقتصاد وتدابير التقشف التي كان لا بد من اتخاذها بغية "موازنة الحساب المدين والحساب الدائن" وكفالة استمرار تقديم الخدمات العامة في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدى ذلك إلى حالة من الاستياء لدى بعض السكان الذين اعتبروا أن حالات التسريح كانت نتيجة مباشرة لتدخل المملكة المتحدة.

٩ - وفي عام ٢٠١١، أقرت المملكة المتحدة دستوراً جديداً لجزر تركس وكايكوس، هو خامس دستور للإقليم منذ عام ١٩٦٢. وأضافت إليه مجموعة متنوعة من المبادرات والتدابير المتعلقة بالحكم الرشيد الرامية إلى كفالة إدارة المالية العامة على الوجه الصحيح.

١٠ - وانتهت فترة الإدارة المؤقتة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عندما أُجريت الانتخابات. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين فيها ٨٤ في المائة، وفاز فيها الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أُقيمت الحكومة السابقة في عام ٢٠٠٩، بثمانية مقاعد، بينما فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أدى روفوس إيوينغ، زعيم الحزب الوطني التقدمي، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء، وبذلك أعاد إلى الإقليم الحكم على أساس حكومة منتخبة.

١١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، لاحظت الجماعة الكاريبية ببالغ القلق أنه، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قد جاءت من جديد بحكومة تمثل الناخبين في الإقليم، إلا أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب، ولا يزال طريق استعادة الديمقراطية الحقيقية طويلاً. وأوفدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى الإقليم في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وحسب ما جاء في وسائل الإعلام، تضمن التقرير الداخلي للبعثة عدداً من التوصيات من بينها إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، تلقى رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية معلومات مستجدة عن الحالة، وتعهدوا بمواصلة رصدتها وأعربوا عن تأييدهم لإعادة الديمقراطية بشكل كامل إلى الإقليم وفقاً للشروط التي يحددها شعب الإقليم. وعلاوة على ذلك، قالوا إنهم لا يزالون ينتظرون رداً من حكومة المملكة المتحدة على تقرير البعثة.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أنشأ مجلس النواب من جانبه لجنة مؤلفة من ثمانية أعضاء لاستعراض الدستور ضمت ممثلين عن حكومة الإقليم، والمعارضة، والجمهور، وعُهد إليها بمهمة استعراض دستور عام ٢٠١١ وعقد مشاورات مع الجمهور وتقديم توصيات إلى مجلس النواب بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لإدخال تغييرات دستورية تتعين مناقشتها والمصادقة عليها لإحالتها إلى وزارة الخارجية والكمونولث في المملكة المتحدة.

١٣ - وقدمت اللجنة، في تقريرها الذي رفعته إلى رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مجموعة من التوصيات المتصلة بمعظم أجزاء دستور عام ٢٠١١، من بينها استعادة الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين المكترس في دستور عام ٢٠٠٦، وإدراج شرط يقضي بأن يكون رئيس الوزراء من سكان جزر تركس وكايكوس، وإبطال الحكم القاضي بحرمان من يتولى رئاسة الوزراء لفترتين متعاقبتين من الترشح لفترة ولاية ثالثة، وحذف الإشارة إلى مكتب كبير الموظفين الماليين. وفيما يتعلق بإجراء استفتاء بشأن الاستقلال، قالت اللجنة إن الأمر يتعلق بالتسلسل الهرمي السياسي ولا يقع ضمن اختصاصها.

١٤ - وقد ناقش مجلس النواب التقرير النهائي وأقرّه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأُحيلت توصيات اللجنة إلى حكومة المملكة المتحدة لكي تنظر فيها. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أنه عقب دراسة متأنية، لم تقبل حكومة المملكة المتحدة تلك التوصيات استناداً إلى أن الدستور الحالي أساسي لكفالة أن تظل جزر تركس وكايكوس تطبّق المعايير المعترف بها دولياً في مجالات الحكم الرشيد وسيادة القانون والإدارة المالية السليمة. ولكن ألغيت وظيفة كبير الموظفين الماليين (انظر الفقرة ١٣) في آذار/مارس ٢٠١٧.

١٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قيل إن بيتر بكينهم، الحاكم آنذاك، قال إنه إذا رغب أحد شعوب أقاليم ما وراء البحار في النظر في إمكانية الاستقلال، فلن تعترض المملكة المتحدة على إجراء استفتاء. وأفاد أيضاً أنه سيّعين على شعب جزر تركس وكايكوس أن يقرر ما إذا كانت الفوائد التي يجنيها من علاقته مع المملكة المتحدة، بما في ذلك التعليم وإمكانية الدخول إلى أوروبا والدعم المقدم إلى المؤسسات الحكومية والأمنية، تفوق المزايا التي يمكن أن يجنيها إذا أصبح بلداً مستقلاً.

١٦ - وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والتي شارك فيها ٨٠,٤ في المائة من الناخبين (أدلى ٦ ٢١٧ ناخباً بأصواتهم من أصل ٧ ٧٣٢ ناخباً مسجلاً)، فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بـ ١٠ مقاعد من أصل ١٥ مقعداً للأعضاء المنتخبين في مجلس النواب، وهكذا أصبح يمثل الأغلبية مجدداً بعد انقطاع دام ١٣ سنة. وأصبحت زعيمة الحزب، شارلين كارتررايت روبنسون، أول امرأة تشغل منصب رئيس وزراء الإقليم في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

## ثانياً - الميزانية

١٧ - ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة الإقليم قد حققت في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ فائضاً تشغيلياً قدره ٥٩,٢ مليون دولار (مقابل ٦٧,٣ مليون دولار في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦) قبل مراجعة الحسابات. وتم تحقيق هذا الفائض، الذي فاق توقعات الميزانية المعتمدة بمبلغ قدره ٢٣,٣ مليون دولار، بفضل الزيادات في الإيرادات المتكررة وانخفاض النفقات على الأنشطة المتكررة عما كان مقرراً. ويُحسب الفائض قبل خصم النفقات الرأسمالية البالغة ٢٣,٥ مليون دولار وتسديد ١١,٩ مليون دولار من أصل الدين. وقد تضمن الأداء الفعلي لدورة ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ إيرادات متكررة تبلغ ٢٦٢,٩ مليون دولار ونفقات متكررة تبلغ ٢٠٢,٦ مليون دولار. وكان التحسن في أداء الإيرادات في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مرتبطاً، بشكل خاص، باستمرار نمو القطاع السياحي وفرض رسم الدمغة والضريبة المفروضة على الأراضي ورسوم الاستيراد.

١٨ - وفيما يخص ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، حدّد هدف الإيرادات المعتمدة بمبلغ قدره ٢٧٣,٥ مليون دولار (أي بزيادة بنسبة ٩,١ في المائة مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧)، وهدف النفقات المتكررة بمبلغ قدره ٢٢٣,٥ مليون دولار، وهدف النفقات الرأسمالية بمبلغ قدره ٣٨,٣ مليون دولار، وهدف النفقات غير المتكررة بمبلغ قدره ٦,٠ ملايين دولار. ومن المتوقع تحقيق فائض قدره ٦,٠ ملايين دولار.

١٩ - ولكن عقب إعصار إيرما وإعصار ماريا، أعدت ميزانية منقحة وتقديرات تكميلية لمراعاة الخسارة المتوقعة في الإيرادات من قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به وأعيد ترتيب أولويات النفقات الحكومية من أجل التعافي من مخلفات هذين الإعصارين. وبعد ذلك، تم الاتفاق على عجز في الميزانية قدره ٢٣ مليون دولار مع خفض هدف الإيرادات المتكررة إلى ٢١٦ مليون دولار وأعيد تنظيم ميزانية النفقات المتكررة لتبلغ

٢٢٣,٢ مليون دولار. وتم خفض ميزانية النفقات الرأسمالية إلى ٢٠,٣ مليون دولار لتعكس استلام مبلغ قدره ٢٠,٤ مليون دولار مرة واحدة من مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي (١٦,٤ مليون دولار) ومن صندوق التنمية الأوروبي (٤ ملايين دولار لبناء مدرسة ابتدائية جديدة).

٢٠ - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على إيرادات الشركات أو ضرائب على دخل الأفراد، أو ضرائب على مكاسب رأس المال أو على الميراث. وتدفع الشركات الأجنبية رسوماً للترخيص لها بالعمل في الإقليم.

٢١ - وفي إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، مُنحت جزر تركس وكايكوس مبلغاً إرشادياً قدره ١٤,٦ مليون يورو للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. وحسب ما ورد في النشرة الصحفية الصادرة عن الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، صرف الاتحاد الأوروبي مبلغاً قدره ٤ ملايين يورو لدعم ميزانية الإقليم في إطار برنامج إصلاح قطاع التعليم. وكانت تلك أول دفعة من ثلاث دفعات سنوية ينص عليها اتفاق التمويل الموقع في شباط/فبراير ٢٠١٧ بين الاتحاد الأوروبي وحكومة الإقليم.

## ثالثاً - الظروف الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

٢٢ - تمثل السياحة والخدمات المالية أبرز قطاعين اقتصاديين. وحسب التقديرات، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٦ بالأسعار الجارية مبلغاً قدره ٩٥٠,٤ مليون دولار مقارنة بـ ٨٩٣,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن النمو الحقيقي للاقتصاد في عام ٢٠١٦ قد بلغ ٦,٤ في المائة بالقيم الثابتة حسب التقديرات، ويعزى ذلك أساساً إلى استمرار النمو في قطاع السياحة. وتتوقع حكومة الإقليم أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو ٦٧١,٥ مليون دولار في سنة ٢٠١٧، ويعكس هذا الرقم نمواً سنوياً متوقعاً بنسبة ٤,٣ في المائة، مقارنة بحوالي ٦٤٤ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

### باء - السياحة والبناء

٢٣ - لا تزال السياحة تمثل القطاع الرئيسي في الإقليم، إذ أنها ظلت تساهم بما يزيد عن ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. وتساهم السياحة أيضاً بأكثر من ٢٥ في المائة من الإيرادات المتكررة السنوية التي تجنيها الحكومة. ويضطلع المستثمرون والزوار الأجانب بأدوار هامة، وخاصةً القادمون من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، بلغ عدد ركاب السفن السياحية حوالي ٨٤٧ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٦، ويمثل هذا الرقم أكثر من ثلثي مجموع الزوار. ولكن انخفض عدد السفن بنسبة ٣٣ وعدد ركاب السفن السياحية بحوالي ٨٠ ٠٠٠ مقارنة بعام ٢٠١٥. ولا تزال منتجعات جزيرة بروفيدنسياليس هي التي تؤوي الغالبية العظمى من السياح الذين يمكثون مؤقتاً في البلد. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الفنادق والمطاعم بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٦، ولكن تضرر هذا القطاع بشكل كبير نتيجة للعواصف المدارية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع هذا القطاع بنسبة ٢٥ في المائة.

٢٤ - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، نمت أنشطة البناء بنحو ٥ في المائة في عام ٢٠١٦، وكان من المتوقع أن يزداد نموها في عام ٢٠١٧ بفضل الاستثمارات الحكومية الكبيرة في

هذا القطاع. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، من الأرجح الآن أن تكون نسبة النمو أقل كثيراً، إن لم تكن سلبية، بسبب الآثار الناجمة عن الإعصارين اللذين وقعا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

## جيم - الخدمات المالية

٢٥ - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات والمشاريع الاستثمارية والتأمين، مصدراً من مصادر الإيرادات الخارجية بالنسبة لجزر تركس وكايكوس. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن جزءاً كبيراً من عائدات قطاع الخدمات المالية في الإقليم يُجنى من منح تراخيص لشركات إعادة التأمين الفرعية الصغيرة التي تعمل أساساً في الولايات المتحدة. وتوجد في الإقليم سبعة مصارف تجارية، ثلاثة منها كندية. أما إصدار رخص تقديم الخدمات المالية الدولية والإشراف عليها وتطويرها في الإقليم، فهو مُسند إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضاً خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦، ظل هذا القطاع في مجمله قوياً، حيث ظل عدد المصارف ثابتاً مقارنة بالسنة السابقة. ولكن انخفض مجموع الأصول في القطاع المصري بنسبة ٢,٧ في المائة خلال تلك الفترة المستعرضة، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض القروض والسلف (٤,١ في المائة) وتوظيف الأموال في مؤسسات أخرى (٤,٤ في المائة). وتراجعت القروض المتعثرة أيضاً بنسبة ٣١,٩ في المائة. أما قطاع التأمين الدولي فقد شهد نمواً مستمراً إذ واصل الاستفادة من الدعم الناتج عن زيادة عدد الشركات الدولية المسجلة في الإقليم.

٢٦ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن حكومة الإقليم واصلت البحث عن شركاء تعقد معهم اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقّع الإقليم الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة ٦ من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. ووقّع الإقليم أيضاً اتفاقات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٢٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت جزر تركس وكايكوس ترتيباً ثنائياً مع المملكة المتحدة في إطار مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أنه بموجب هذا الترتيب، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ستتاح لسلطات إنفاذ القانون إمكانية الاطلاع بصورة آنية على المعلومات عن الملكية النفعية المتعلقة بكيانات الشركات والكيانات القانونية التي تأسست ضمن الولاية القانونية للسلطات المعنية.

٢٨ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته أقاليم ما وراء البحار ذات المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في تبادل المذكرات بشأن تبادل المعلومات عن ملكية الانتفاع لأغراض إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع ومبادلة واستخدام بيانات ملكية الانتفاع في الحالات التي لا تكون فيها موجودة بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب المجلس بتعاون أقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية ومعالجة الجرائم المالية والمشاركة البناءة لأقاليم ما وراء البحار مع الفريق المعني بمدونة قواعد



السلوك (ضرائب الأعمال التجارية) التابع للاتحاد الأوروبي وفي الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني باسترداد الأصول. وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بتوفير القيادة في جهود التصدي للفساد وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل لكي يتسع نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليشمل الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تطلب الأقاليم ذلك، وبتحديد مسار واضح لهذه العملية بناء على الاجتماع الذي عُقد خلال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

## دال - الزراعة وصيد الأسماك

٢٩ - عادةً ما تساهم الزراعة وصيد الأسماك بأقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة، وهو يتكون أساساً من زراعة الخضروات والحمضيات في جزر كايكوس. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد منتجون تجاريون من الكبار أو المتوسطين لأي من هذين المحصولين أو للماشية.

٣٠ - ويعدُّ صيد الأسماك القطاع الأولي الرئيسي في الإقليم. وجاء في دراسة أجريت مؤخراً عن صيد الأسماك البحرية أن الإقليم ينتج سنوياً ما يصل إلى ٥ ٠٠٠ رطل من أسماك التونة، وأسماك أبي سيف، والدلفين الشائع، وأنواع أخرى من أسماك المياه العميقة التي تُوجَّه للأسواق المحلية وأسواق التصدير.

## هاء - الاتصالات والمرافق العامة

٣١ - إن مرافق الاتصالات والنقل في الإقليم جيدة نسبياً. فشبكة الطرق تغطي نحو ١٢٠ كيلومتراً، منها ٢٤ كيلومتراً من الطرق المعبّدة في جزيرة ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وجزر كايكوس. ولكن نتيجة لآثار إعصار إيرما وإعصار ماريا، أصبحت الاتصالات خارج جزيرة بروفيدنسياليس سيئة.

٣٢ - وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، ويقع المطار الرئيسي في جزيرة بروفيدنسياليس، في حين يقع مطاران صغيران في ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية. وتُنظم رحلات إلى أنتيغوا وبرودا، وجزر البهاما، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، وكوبا، والمملكة المتحدة، وهايتي، والولايات المتحدة (بما في ذلك بورتوريكو).

٣٣ - ويقع ميناء ساوث دوك التجاري الرئيسي في بروفيدنسياليس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري، ومرفأ للسفن السياحية. ويوجد في كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

٣٤ - وتوفر ثلاث شركات للاتصالات خدمات الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية في الإقليم. وتوجد في الإقليم محطتان تلفزيونيتان. وتتعدد الصحفتان الأسبوعيتان الرئيسيتان مواقع شبكية أيضاً.

٣٥ - ويوجد في الإقليم متعهد وحيد يوفر الإمدادات من الكهرباء، وهو ينتج الكهرباء حصرياً من مولدات تعمل بالديزل. ولقد بيّنت عدة دراسات أنه نظراً لارتفاع تكلفة توليد الكهرباء، فإن تكنولوجيات الطاقة الشمسية والريحية لن تكون مجدية من الناحية الاقتصادية فحسب، بل إنها ستوفر أيضاً بديلاً أقل تكلفة للمستهلكين من الأفراد.

## رابعاً - الظروف الاجتماعية

### ألف - لمحة عامة

٣٦ - أشار تقرير التعداد الأولي الذي أُجري في الإقليم عام ٢٠١٢ إلى أن مجموع السكان يبلغ ٤٥٨ ٣١ نسمة، منهم ١٦٠ ٣٧ من الذكور (٥١ في المائة) و ١٥٤ ٢١ من الإناث (٤٩ في المائة). وتنفوق أعمار حوالي ٧٤ في المائة من مجموع السكان ١٨ عاماً. ووفقاً للمعلومات الرسمية، يعيش في جزر تركس وكايكوس أشخاص من نحو ٧٠ بلداً مختلفاً. وفي عام ٢٠١٢، كان رعايا هايتي أكبر مجموعة إذ يمثلون ٣٤,٧ في المائة من السكان، يليهم رعايا الجمهورية الدومينيكية بنسبة ٤,٨ في المائة. وتقدر حكومة الإقليم أن مجموع السكان في عام ٢٠١٦ قد بلغ ٣٧ ٩١٠ نسمة (٢٠ ٢٩٦ رجالاً و ١٩ ٤٩٦ امرأة).

٣٧ - ويعُدُّ مجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة تنظيمية تابعة لحكومة الإقليم، الجهة الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للعاملين بأجر داخل الإقليم من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً.

٣٨ - ووفقاً لما ورد في التقرير القطري عن تقييم الفقر في جزر تركس وكايكوس الصادر في عام ٢٠١٢، يعيش ٢٢ في المائة من السكان و ١٦ في المائة من الأسر المعيشية في فقر، مقارنة بنسبة ٢٦ في المائة و ١٨ في المائة، على التوالي، في عام ١٩٩٩. وفي المقابل، كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في عام ٢٠١٢ أعلى بكثير (نحو ٦ ٨٠٠ نسمة) مقارنة بعام ١٩٩٩ (نحو ٣ ٩٠٠ نسمة)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو السكان منذ عام ١٩٩٩. وتواصل إدارة التنمية الاجتماعية تقديم المساعدة للفقراء والضعفاء عن طريق برامج مختلفة، من بينها الرعاية الطبية المجانية، وذلك في إطار شراكة مع وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية.

### باء - العمل والهجرة

٣٩ - لا يزال القطاع العام يمثل المصدر الرئيسي لفرص العمل في الإقليم. وتشمل قطاعات العمل الرئيسية الأخرى السياحة، والبناء، والخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية الدولية. ووفقاً لمصادر رسمية، بلغ معدل البطالة ١١ في المائة في عام ٢٠١٥ مقارنة بـ ١٢ في المائة في عام ٢٠١٤.

٤٠ - وتشير بيانات من التعداد الأولي لعام ٢٠١٢ إلى أن المهاجرين يمثلون ٥٧,٥ في المائة من السكان البالغين من العمر ١٨ عاماً فما فوق. وتصدر الإشارة إلى أن معدل نمو نسب المهاجرين أعلى بكثير من نمو نسب المواطنين.

٤١ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم قد استحدث منذ عام ٢٠١٢ نظاماً شفافاً ومبسّطاً للحصول على صفة مواطن إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار. وفي عام ٢٠١٥، سُنَّ مرسوم جديد يتضمن قانون مركز سكان جزر تركس وكايكوس، يحدد شروط اكتساب مركز سكان الجزر بوصفه حقاً مكتسباً أو ممنوحاً، وفقاً لمرسوم دستور جزر تركس وكايكوس الصادر في عام ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، أقر البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ مرسوماً جديداً بشأن الهجرة وهو أول مرسوم يتضمن أحكاماً بشأن اللجوء. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن ذلك يدل على تمسك الإقليم بالالتزام المترتب عليه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

٤٢ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، رغم أن أمن الحدود ما زال يشكل مصدراً للقلق، فقد اتضح أن تشغيل محطة رادار ساحلية، إلى جانب التعاون الدبلوماسي مع بلدان المنشأ وعلاقات العمل مع فرع الشرطة البحرية وغيرها من وكالات التدخل، يشكل أداة هامة في اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هويتهم.

## جيم - التعليم

٤٣ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ أعوام و ١٦ عاماً. وتوجد في الإقليم ٤٧ مدرسة يبلغ مجموع التلاميذ المسجلين فيها نحو ٢٠٠ ٥ تلميذ، وهي تشمل مراحل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم العالي. ومن بين تلك المدارس، تتولى حكومة الإقليم إدارة ١٠ مدارس ابتدائية وأربع مدارس ثانوية. ومع أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن نسبة التلاميذ المسجلين في المدارس العامة تبلغ ٨٠ في المائة تقريباً. وتوجد أيضاً مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين سكان الجزر بنسبة ٩٨ في المائة، في حين أن هذا المعدل أدنى بكثير في أوساط المهاجرين.

٤٤ - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توجد كلية متوسطة هي الكلية المتوسطة في جزر تركس وكايكوس ولها فرعان في ترك الكبرى وبروفيدنسياليس، وهي تتيح الدراسة لمدة سنتين أو أربع سنوات. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، حددت الكلية، في خططها الاستراتيجية الخمسية، مجالات ذات أولوية تشمل تعزيز القيادة والإدارة فيها، وتنويع البرامج التي تقدمها لتلبية احتياجات الإقليم الإنمائية.

٤٥ - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسدها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لمدة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وإضافةً إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتعليمهم العالي أو المهني.

## دال - الصحة العامة

٤٦ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس شهدت تحسناً في السنوات الأخيرة بعد افتتاح مستشفىين في بروفيدنسياليس وترك الكبرى تديرهما مؤسسة إنترهيلث كندا (Interhealth Canada). ويقدم المستشفىان طائفة من الخدمات، بما في ذلك الخدمات التشخيصية، وخدمات العيادات المتخصصة في طب الأسرة والمرضى الخارجيين، وخدمات طب الطوارئ ورعاية المرضى المقيمين. وتحال الحالات الخطيرة إلى الخارج، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي إلى جامايكا أو جزر البهاما أو الجمهورية الدومينيكية. وإذا لم تكن الخدمات المطلوبة متاحة على الصعيد الإقليمي، تحال الحالات الخطيرة إلى مرافق تقع خارج منطقة البحر الكاريبي. وتتولى إدارة الرعاية الصحية الأولية تشغيل مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع الجزر.

٤٧ - وحسب ما ذكرت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تتضمن الخطة المتعلقة بقطاع الصحة المعنونة "رؤية عام ٢٠٢٠" استراتيجية لتحديد الرعاية الصحية الأولية تحدف إلى تقليص من استخدام خدمات المستشفيات الباهظة التكلفة، وإلى تحسين الفرص المتاحة للحصول على الرعاية الصحية الأولية. وارتفعت

نسبة موظفي الخدمات السريرية إلى عدد السكان من الأطباء من ١٠,٨ لكل ١٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٠ إلى ١٨,٧ في عام ٢٠١٥، ومن المرضى من ٣٠,٣ لكل ١٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٠ إلى ٥٧,١ في عام ٢٠١٥. ولم يطرأ أي تغيير على نسبة أطباء الأسنان التي ظلت تساوي ١,٨ لكل ١٠ ٠٠٠ شخص، وبلغت نسبة المهنيين الصحيين ٣٢,٧ لكل ١٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، تمت مواجهة تهديدات صحية جديدة وناشئة يعزى جزء كبير منها إلى الأمراض المنقولة بالبعوض، مثل تلك التي تسببها فيروسات حمى الضنك وحمى شيكونغونيا وزيكا. وفي عام ٢٠١٥، سُنَّ مرسوم لمكافحة التبغ من أجل حماية السكان والزوار من الآثار الضارة للتبغ.

٤٨ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، رحب المجلس بمواصلة الدعم الذي تقدمه وزارة الصحة في المملكة المتحدة للأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي باللوائح الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأوبئة، ومواصلة التزامها بتلك الأنشطة بالشراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة - إنكلترا. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية التوعية بالأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهمية بناء القدرات والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلن المشاركون في الاجتماع التزامهم بالتعاون على معالجة تلك القضايا الهامة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تكييفها لتلبية الاحتياجات المحلية.

## هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤٩ - لا يزال معدل الجريمة في جزر تركس وكايكوس منخفضاً. ومع أن معظم الجرائم تتمثل أساساً في السرقة والسطو، ثمة أيضاً بعض الجرائم العنيفة كجرائم السطو المسلح والقتل. وحسب ما ذكرت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، سنّت جزر تركس وكايكوس تشريعات تجرم الاتجار بالبشر وتعكس أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، تم الإبلاغ عن ٣٥٢ حالة عنف عائلي. ويوفر القانون المتعلق بالعنف العائلي لعام ٢٠١٤ قدراً أكبر من الحماية لضحايا العنف العائلي.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٧، واصلت المملكة المتحدة توفير التمويل لتغطية تكاليف مستشار لشؤون إنفاذ القانون موجود في ميامي، بالولايات المتحدة، يتولى تنسيق وإدارة وتيسير تقديم التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم. وعلاوة على ذلك، ظلت السفينة RFA Mounts Bay راسية في البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالة حدوث أزمات في المنطقة. وعملت السفينة أيضاً مع قوات بحرية أخرى ومع حرس السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. ووفرت السفينتان RFA Mounts Bay و HMS Ocean إغاثة إنسانية حيوية في المنطقة، ولا سيما للأقاليم الثلاثة التي تضررت في أيلول/سبتمبر من إعصاري إيرما وماريا، وهي أنغيلا وجزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس.

٥١ - وكما ذكر سابقاً، أُجري تحقيق جنائي واسع النطاق قام به الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة، الذي عُيّن خلال فترة الإدارة المؤقتة عندما كان الحاكم يحكم بشكل مباشر إثر تعليق أجزاء من الدستور،

وأُفضى إلى توجيه تهم إلى ١٤ شخصا (من بينهم رئيس وزراء سابق ووزراء في الحكومة) بارتكاب جرائم خطيرة. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن المحاكمات قد بدأت رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في قضايا تسعة متهمين وُجّهت لهم تهم عديدة، ومن بينهم رئيس الوزراء السابق، مايكل ميسيك. وقد وُجّهت إليه تهم بالتآمر بدافع الحصول على رشوة، والتآمر بدافع الاحتيايل على الحكومة وغسل الأموال أثناء الفترة التي شغل فيها منصبه. واعتُقل في البرازيل في عام ٢٠١٢، وسُلم إلى جزر تركس وكايكوس في عام ٢٠١٤. ثم أفرجت عنه المحكمة العليا بكفالة مشروطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وحسب تقديرات الدولة القائمة بالإدارة، ستستغرق المحاكمة، التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهراً. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت المحاكمة جارية.

## واو - حقوق الإنسان

٥٢ - بالإضافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جرى توسيع نطاق تطبيق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. وبات من حق سكان الإقليم أيضاً تقديم التماس فردي إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٥٣ - وبغية تعزيز إطار حقوق الإنسان في الإقليم، تضمّن دستور عام ٢٠١١ ديباجة أكّد فيها شعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني في سعيه إلى ضمان الكرامة والرخاء والمساواة والحب والعدل والسلام والحرية للجميع. وإضافة إلى ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الفرع من الدستور الذي ينظم حقوق الفرد وحرياته الأساسية يوفر إطاراً قانونياً شاملاً وجامعاً يتواءم بشكل أفضل مع تدابير الحماية التي تكفلها الاتفاقية بشكل أفضل من دستور عام ٢٠٠٦ السابق، ويتضح ذلك على سبيل المثال من إضافة احترام الميل الجنسي بوصفه حقاً محمياً.

٥٤ - وأنشئت لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ بوصفها مؤسسة من المؤسسات المكلفة بحماية الحكم الرشيد بموجب الإطار المحدد في دستور عام ٢٠١١. وتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر الذي أصدرته لجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس في عام ٢٠١٣.

٥٥ - وينص المرسوم المتعلق بأشكال المساواة الصادر في عام ٢٠١٢ على الحماية من التمييز، إضافة إلى ما يرد من أحكام تتعلق بالحماية في دستور عام ٢٠١١، وهو يحدد الجوانب المشمولة بالحماية وهي السن، والإعاقة، والزواج، والرأي السياسي، والحمل والأمومة، والعرق، والدين أو المعتقد، ونوع الجنس والميل الجنسي.

٥٦ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، ناقشت المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار عزمهم المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، رحب المشاركون في الاجتماع بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضيرات لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأكد زعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظ المشاركون التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين

وقعا مؤخرًا، واتفقوا على أن رفاه الأطفال ينبغي أن يظل أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافةً إلى ذلك، رحب المشاركون في الاجتماع بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم لتعزيز تعاون أكثر فعالية بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الأطفال.

## خامسا - البيئة

٥٧ - تتولى إدارة البيئة والموارد الساحلية في الإقليم مسؤولية حفظ موارد الإقليم الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الجزر. ويتوقف معظم اقتصاد الإقليم المعتمد على السياحة على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وبينما تشهد جزيرة بروفيدنسialis، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد العديد من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، تنمية بنسق أبطأ. ولا تزال كايكوس الشرقية في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.

٥٨ - وتشترط الإدارة إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية لكفالة ألا تترتب عن تلك التنمية أضرار لا مبرر لها تصيب البيئة وأن تُراعى أفضل الخيارات و/أو أن يُحَقَّق من آثارها المحتملة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تولى العناية الواجبة للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.

٥٩ - ويشترك الإقليم بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وتناقش فيها المسائل المتصلة بالخطط لمصائد الأسماك المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث، إلى جانب المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وتواصل الدولة القائمة بالإدارة أيضاً توفير الأموال لمشاريع تركز على الاستدامة البيئية.

٦٠ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أقرت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه إعصارا إيرما وماريا بمثابة تذكير بضعف أقاليم ما وراء البحار أمام الأحداث المتصلة بتغير المناخ والأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلن الجميع التزامهم بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ، لضمان انعكاس آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بصورة كاملة في المفاوضات. وأُتفق على أن يشارك ممثل من الأقاليم في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في كاتوفيتسي، بولندا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كجزء من وفد المملكة المتحدة، مع التأكيد على الأهمية البالغة لوجودهم في المساعدة على تعظيم الرسالة المشتركة بشأن الحاجة إلى بلوغ درجة عالية من الطموح فيما يتعلق بتحقيق الغايات المتصلة بتغير المناخ. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار بشأن مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ ليشمل الأقاليم، بما في ذلك الماضي قديماً بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو إلى الأقاليم التي بينت استعدادها لذلك، من خلال المشاورات الأولية مع الأقاليم التي لديها اهتمام بالمشاركة في الاجتماعات المتعلقة باتفاق باريس المقرر عقدها في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

## سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

- ٦١ - إن جزر تركس وكايكوس عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- ٦٢ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهو عضو أيضا في مصرف التنمية الكاريبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وكذلك في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. كما أن الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وهو عضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية.
- ٦٣ - وترتبط جزر تركس وكايكوس، بصفتها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي من أقاليم المملكة المتحدة، بالاتحاد الأوروبي ولكنها ليست عضواً فيه. ووفقا للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارهما بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع أجزاء أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

## سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

- ٦٤ - ترد في الفرع أولاً أعلاه معلومات عن المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

- ٦٥ - أفاد ممثل المملكة المتحدة أثناء الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أثناء الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، بأن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانياً. وقال إن الأقاليم جزء لا يتجزأ من بريطانيا العالمية وإن التزام المملكة المتحدة بأمن وازدهار أقاليمها لا يزال قويا، وهو ما يتجلى في سرعة وشمول استجابتها للدمار الذي وقع في بعض الأقاليم من جراء إعصار إيرما، وفي جهود التعافي الجارية.

- ٦٦ - ومضى ممثل المملكة المتحدة قائلاً إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. فكما قامت المملكة المتحدة بالتفاوض على مغادرة الاتحاد الأوروبي، فإنها ملتزمة التزاما تاما بمراعاة أولويات أقاليم ما وراء البحار، بما فيها جبل طارق. وأضاف أن المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار المعني بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي أنشئ لمناقشة أولويات الأقاليم وتحديد المزيد من مجالات المشاركة

الجماعية. وأضاف أن المسؤولية الأساسية لحكومة المملكة المتحدة، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تكمن في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها.

٦٧ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أعلنت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكد المشاركون في الاجتماع مجدداً على أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وأن ذلك يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع مكونات حكومة المملكة المتحدة. وأعلن عن الالتزام باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وبالنسبة للأقاليم التي لديها سكان دائمون يرغبون في ذلك، ستواصل المملكة المتحدة دعم الطلبات المتعلقة برفع الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واتفق كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية للعلاقات الدستورية بينهم تظل هي البنية الصحيحة - حيث آل إلى حكومات الأقاليم المنتخبة أكبر قدر ممكن من السلطات بما يتماشى مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفق الجميع أيضاً على الحاجة لمواصلة الحوار بشأن تلك المسائل لكفالة نجاح الترتيبات الدستورية وإعدادها بفعالية لتعزيز المصالح المثلى للأقاليم وللمملكة المتحدة.

## ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٨ - اتخذت الجمعية العامة، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، القرار ١٠٨/٧٢ من دون تصويت، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٧ (A/72/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وورد في ذلك القرار أن الجمعية:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر تركس وكايكوس عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر تركس وكايكوس هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتهيئ، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنفيذية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛



- (د) أعربت مجدداً عن تأييدها لإعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم ولأعمال لجنة استعراض الدستور وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد؛
- (هـ) أحاطت علماً بمواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة إلى إرساء حكومة منتخبة ديمقراطياً للإقليم وإلى إعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقرره شعبه؛
- (و) لاحظت النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري داخل الإقليم، وأكدت أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المهمة في عملية التشاور؛
- (ز) أكدت على أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات شعب الإقليم ورغباته، على أساس آليات الاستطلاع الشعبي؛
- (ح) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛
- (ط) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ي) شجعت الإقليم على مواصلة المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية؛
- (ك) رحبت بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم؛
- (ل) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر تركس وكايكوس ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر تركس وكايكوس والدولة القائمة بالإدارة؛
- (م) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر تركس وكايكوس، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛
- (ن) أعادت تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛
- (س) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه

عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وصمودها في وجه التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كملاذ ضريبي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(ع) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر تركس وكايكوس وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

المرفق

## خريطة جزر تركس وكايكوس

